

سياقات التّخالف الصّرفيّ بين المبنى والمعنى (قراءة صرفيّة دلاليّة)

Contexts of morphological antonymy between structure and meaning
(A morphological semantic reading)

فتيحة جبالي*

جامعة ابن خلدون / تيارت (الجزائر)
fdjebballi@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022/11/13

تاريخ الاستلام: 2022/08/09

ملخص:

تعتبر ظاهرة التّخالف الصّرفيّ أحد أنماط العدول غير القليلة في اللّغة العربيّة. تسمو باللّص إلى كسر رتابة البناء، وتهيّ القارئ إلى مواجهة هذا اللّص الذي يحقّق هي التّهاية مواءمة بين مطالب الصّناعة الصّرفيّة ومقتضيات السّياق. التّخالف الصّرفيّ تعرّج مبنويّ خاصّ في النّص القرآنيّ، يجيد عن أشكال التّطابق النّوعي والعددي والصّميري، وهذا ما رام البحث توضيحه في بعض آيات التّنزيل الكريم، كما حاول أن يبيّن الكيفيات التّعبيرية التي تؤدّي بها معاني اللّغة القرآنية في مقامات مخصوصة. فما هي هذه الكيفيات التي تسمح بالاتّساع الدلاليّ بناءً على مجاوزة التّطابق الصّرفيّ؟

الكلمات المفتاحية: التّخالف الصّرفيّ؛ التّطابق؛ العدول؛ النّظام؛ الوظيفة؛ البنية.

Abstract:

The phenomenon of morphological antonymy is one of the few modes of refraining in the Arabic language. It makes the text tends to break the monotony of construction and prepares the reader to confront this text, which ultimately harmonizes the demands of morphology with the requirements of the context. Morphological antonymy is a special structure in the Quranic text, deviating from the forms of qualitative, numerical, and pronoun matching. This is what the research attempted to show in some of the verses of the holy Koran, as it has also tried to illustrate the expressive methods by which the meaning of the Koranic language is performed in special contexts. Hence, what are these methods that allow semantic expansion based on morphological matching?

Keywords: morphological antonymy, matching, refraining, system, function, structure.

1. مقدمة:

يتأسّس النّظام اللّغوي وفق مقولات صرفية ونحوية متعدّدة، يصلح على أساسها الرّبط بين وحدات هذا النّظام، ومقولة التّطابق الصّرفيّ إحدى أهمّ المقولات اللفظية التي يتطلّبها التّعليق السّياقي الذي يعين على تنصيب المعاني المقصودة.

ولعلّ ترك شروط التّطابق جنساً أو تعييناً أو إعراباً أو ضميراً شكل من أشكال التّخالف الصّرفيّ الذي يعبر عن خصوصية النّظام المبنويّ للغة، فكما أنّ التّعليق السّياقي يقتضي التّطابق حيناً، فكذلك قد يتطلّب العدول عنه

حيناً آخر، ولا غرو أنّ في ذلك هندسة خاصّة للغة، تختلف عن المألوف وتؤثر على المعاني الناشئة من عمليات إعادة التركيب في ملاءمة سياقية تستدعي الكثير من التأمل والتدبر.

ولقد درج اللغويون والمفسرون في النظر إلى النصّ القرآني بوصفه أميز نظام للبيان، وأظهر نصّ للتجاوز، وأخصب رافداً للتوسع، فكان ذلك دافعاً قوياً لمعرفة أسرار بنائه، وأبعاد فرادته صرفياً وتركيبياً.

لذلك نروم من خلال ظاهرة التخالف الصرفي في مساقات الذكر الحكيم إلى توضيح قيمة القراءة الصرفية كآلية مساعدة على فهم آيات القرآن الكريم في حال تعرّض الأنظمة اللغوية إلى شيء من النقل أو العدول، وأثر ذلك على البنية التحتية للنصّ، والتي لا تندّد معانيها عن مقاصد الشارع، كما لا يؤدي القول بالتخالف إلى خرم أصول الصناعة الصرفية، لذلك فقد تفتح ظاهرة التخالف باب التساؤل عن أهمّ الصرّوب التي تفعل القراءة وتضعف المعنى، فما هي أنماط التخالف الصرفي التي ينتهي إليها النصّ القرآني؟ وما حدود القول بالتخالف في سياقاته؟

2. الوصف الصرفي لظاهرة التخالف

بعد البحث في قرينة التخالف الصرفي من عميق الموضوعات لدى القدماء، فوقفوا على بيان أنماطها ومواضع وقوعها في كثير من المتفرقات اللغوية، التي أجملت الأحكام الصرفية بناءً على التوافد النصية، ولذلك فمن الجلي القول بأنّ مقولة التخالف ليست من الجدة في شيء، لأنّها منوال صرفي استرعى اهتمام المتقدمين منذ زمن، بيد أنّ محاولة جعلها درساً منفرداً في مصنفاتهم لم يكن من مطالب تفكيرهم في ذلك الوقت.

ويؤكّد ذلك ما تشير إليه النصوص اللغوية التي لم تضبط مصطلح التخالف ضبطاً دقيقاً إلاّ من خلال معرفة ما يسمّى بالتوافق أو التطابق، ممّا يقطع بأنّ العلاقة بين التخالف والتوافق علاقة ضديّة ولكنها مرنة، بحيث يمكن أن يحدّد الثاني معنى الأوّل في متفرقات الظواهر اللغوية.

على هذا السمت، أشار سيبويه في تضاعيف كتابه إلى قرينة التوافق والتخالف في أبواب العمدة فقال: "واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ من أن يكون المنيّ عليه شيئاً هو هو"¹، وأبواب المكملات فقال: "فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك: مرزئ برجل ظريف قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت، لأنّها كالاسم الواحد"².

وكلامه على هذه الأبواب يُوحى بفهمه مقتضيات التوافق الممكنة بين أجزاء الكلم وكيفيات نظمه في سياقات معينة، عبّر عنها سيبويه بمعنى التوافق وعدمه بقوله: فقد يُوافق الشيء الشيء ثمّ يخالفه، لأنّه ليس مثله³.

وبهذا، يكون التوافق نقيض التخالف أو العدول، والذي يُجرى مجرى الميل أو الترك أو الانصراف أو الخروج⁴، وقد وردت إشارة من الرواة والإخباريين تدلّ على ذلك "عن أبي سعد قال: قال ابن نوفل: "سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء، أخبرني عمّا وضعت ممّا سميتُ عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّها؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"⁵.

فقد جعل أبو عمرو بن العلاء ما كثر واطرد في الكلام قياسياً وما خالف ذلك لغاتٍ يمكنها أن تُفارق الشئائع المعروف، بيد أنّها سمة غالبية في تركيبها، وهذا ما يؤدي إلى القول بأنّ التوافق والتخالف عموماً خاصية تراكم اللغة، فما شاع واتسع واطرد توافقاً وما انصرف وعدل تخالفاً، يندرج ضمن "أنماط العدول النسقي النوعي،

ويُبنى على التّحرّر من قواعد المطابقة التركيبية بين عناصر الجملة أو النصّ، وهي قواعد صرفية محورية في النّظام التّحوي⁶.

وعلى هذا الأساس، يمتلك النّظام الصّرفي مبادئ وقواعد تحقّق الشّراكة في العلاقات التركيبية، كما يمتلك مرونة تسمح بترك الشّراكة في مواضع يتطلّبها السياق، ويظهر ذلك في مساقات القطع الإعرابي والالتفات والحمل على المعنى والفصل وغيرها. واللافت في هذا أنّ أيّ تخالف يشكّل تحوُّلاً صرفياً على مستوى البنية كما يحقّق أثراً وظيفياً على مستوى المحتوى، بمعنى: أنّ بنية التّخالف الصّرفي محكومة دلاليّاً بترك شرط التّوافق في النّظام المُنوي للغة، ولذلك فإنّ الخروج عن قيود التّوافق يُعدّ تخالفاً في الأحكام لشيءٍ حُمِلَ على شيءٍ آخر، سواءً أكان في النّوع أم العدد أم التعريف والتّنكير، أم العلامة الإعرابية⁷.

إنّ التّخالف الصّرفي بهذا المفهوم، يتحدّد بغياب قواعد التّطابق الممكنة كاختلاف الوحدات في فصيلة العدد أو الزّمن أو الجنس، أو النّوع...، وهذه الفصائل الصّرفية في سياقات التّخالف تعدّ رافداً من الرّوافد التي تغدّي المعنى وتستجيب للتّأويل في أنساق تعبيرية خاصّة تتجافى عن ضروب التّطابق التي لا بدّ من رعايتها حيناً أو عدم رعايتها حيناً آخر بين الكلمات في الجملة⁸.

3. هل التّخالف الصّرفي مظهر شكليّ أم منوال وظيفيّ؟

إذا كان التّطابق مرتبطاً بتوافق العناصر في الجنس والعدد والتعيين والإعراب فهو تماثل بينها في البناء، وأمّا عدمه فهو على معنى العدول عن الأصول الصّرفية، الذي لا يُجمل " التّرخّص فيها إلى لبس أو غموض، بل إنّ التّرخّص فيها له دلالة خاصّة في سياقه"⁹.

وهكذا يظهر أنّ التّخالف الصّرفي مظهرٌ عدوليّ يعتمد وسائل مختلفة في مسارب التحليل اللّغوي للتراكيب، وهو بهذا حركة لفظية مسوّعة، تُغيّر النمط المألوف شكلاً، كما لا تخلو من الأثر الدلالي الذي يقف مؤشراً وظيفياً يدفع القارئ إلى استئصال المعنى اللازم من الكيفيات التي تؤدّي بها تلك الأنساق التركيبية التي تتحرّر من قيود التّطابق المعروفة.

وفي إطار ذلك، يكون التّخالف الصّرفي مركزاً في جانبين، الأول: يتعلّق بالشّكل الذي يحيل إلى وجود مفارقة في بناء الفصيلة الصّرفية بوصفها حيز التّجاوز الذي يمنح التركيب مرونة في التّصرّف والصّيغة.

والثاني: جانب الوظيفة، والمتمثّل في دلالة ذلك التّصرّف الذي يُراعي مطالب الملاءمة السياقية ومن ثمّ الإيحائية، فالمتنير الدلالي الذي يولده نوع التّخالف الصّرفي يُنشئ ما يسمّى " بالافتراضات الدلالية التي يمكن أن يتأوّل بها المتلقي نصّ المتكلم، وبخاصّة ما يعتمده التركيب من خصائص دلالية تعلق الخصائص التركيبية"¹⁰.

ولا شيء أدلّ على ذلك من التركيب القرآني، الذي عبّر عن معاني التّخالف الصّرفي في سياقات مختلفة، فعندما تتأمل قوله تعالى: " واستعينوا بالصّبر والصّلاة وإلّا تكبّروا على الخاشعين"¹¹. نجد أنّ الاسمين المتعاطفين متخالفان، ووجه التّخالف ظاهر في أنّ أحدهما مذكّر (الصّبر) والآخر (الصّلاة) مؤنّث مع إفراد الضّمير المؤنّث في (إنّها) على أقرب مذكور وهو (الصّلاة)، وكان الأصل أن يعود الضّمير عليهما (الصّبر، الصّلاة) مثنّى مراعاة

لشرط التطابق، غير أنّ السياق التركيبي الخاصّ حمل المفسرين إلى تأويل هذا الوجه من التخالف، فذهبوا فيه طرائق قدداً، فجعل الزمخشري ذلك التخالف من الضمير العائد على الصلاة من باب تعظيم شأنها، بناءً على أنّ مدار الكلام السابق واللاحق كان حول الصلاة¹²، كما جاء في قوله تعالى: " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين"¹³.

وأشار الرازي إلى وظيفة معاد الضمير في الآية من وجوه¹⁴ أحدهما: الضمير العائد على الصلاة، أي: الصلاة ثقيلة إلا على الخاشعين، وثانيهما: الضمير عائد إلى الاستعانة التي يدلّ عليها قوله: (واستعينوا)، وثالثها: أنّه عائد إلى جميع هذه الأمور التي أمر بها بنو اسرائيل ونهوا عنها من قوله: (أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) إلى قوله (واستعينوا)، والعرب قد تُضمّر الشيء اختصاراً أو تفتّصر فيه على الإيماء إذا وثقت بعلم المخاطب¹⁴.
وعليه، فإنّ كان التطابق في الأساس عملية شكليّة تظهر آثاره في العنصر المطابق¹⁵، فإنّ التخالف علامة على نُضج هذه العملية شكلاً ومعنى، بحيث تبقى أحياز التخالف الصرّي تُخفي ذلك المدلول السياقي الذي يقوم أساساً على معرفة أصول التطابق أولاً، ومن ثمّ الحكم على ما تؤدّيه صور التخالف من حمولة دلالية أقدر على الإيجاء من جهة والتأثير من جهة أخرى.

4. الأشكال التعليلية لظاهرة التخالف الصرّي.

لقد تقصّى اللغويون القدماء بعض الظواهر الآيلة إلى إثبات التخالف الصرّي في سياقات البيان العربي، فجدّوا في وصفها وتفسيرها ومن ثمّ إبترام أحكام لها، وأهمّ هذه الظواهر المسوّغة لحضور التخالف ما يلي:

1.4. التعليل الحملي:

لقد تميّز المنهج اللغويّ في دراسته التراكيب بالسمة التطبيقية لفهم مواضع وأحياز التخالف الصرّي ودلالة ذلك من خلال السياق، ولذلك كان مدار دراسة هذه الظاهرة كتب إعراب القرآن وتفسيره، ففي قوله تعالى: " وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه"¹⁶، نجد الأسلوب القرآني قد استعمل التذكير بعد التأنيث حملاً على المعنى، فذكر الضمير العائد إلى (القسمة) حملها على معنى الميراث¹⁷.

وعلى هذا السمت، قال المفسرون أنّ ما جاء في ظاهر الآية مخالفاً للقياس بتذكير الضمير في (منه) مع أنّ القسمة مؤنثة، إنّما وقع ذلك توسّعاً في المعنى، ولذلك حُملت (القسمة) على معنى (الميراث) أو المال المقسوم. وبهذا يُمكن اعتبار الحمل على المعنى مظهراً تعليلياً سائغاً في مختلف أحياز التخالف الصرّي، بمعنى أنّ النظر اللغوي استطاع تقدير وسيلة مقبولة " لجبر الصدع الذي قد يحدث في بناء الجملة، وذلك بحمل الكلام على معناه لا على لفظه"¹⁸.

2.4. التعليل الموضوعي:

إلى جانب الحمل على المعنى، نجد تعليلات اللغويين في ردّهم فروع الظواهر إلى أصولها لا تحيد عن القول بالحمل على ما يُشبه اللفظ، ويُقصد بذلك " أنّ يكون موضع من المواضع سبباً لحالة صرفية دعت إلى تغيير الكلمة أو تميّزها عن باقي أشباهها ظاهرياً"¹⁹.

ويتمثل هذا النوع من التعليل في الحمل على المجاورة، وهو في جوهره وسيلة من وسائل معالجة بعض وجوه التّخالف الصّرفي لا سيّما باب الحركات منها، وقد ورد ذلك في المنقول عن العرب: هذا جحر ضبّ حَرْبٍ²⁰.
يعلّل سيبويه حُكم الجَرِّ في كلمة (حَرْبٍ) من باب قُربِ الجوار، فيقول: "ومّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام، لهذا جُحِرُ ضَبِّ حَرْبٍ"، فالوجه الرّفْع، وهو كلام أكثر العرب. وهو القياس، لأنّ الحَرْبِ نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رُفْع، ولكن بعض العرب يجرُّه. وليس بنعتٍ للضّبِّ، ولكنه نعتٌ للذي أُضيفَ إلى الضّبِّ، فجرُّوه لأنّه كالضّبِّ، ولأنّه في موضعٍ يقع فيه نعت الضّبِّ، ولأنّه صار هو هو والضّبِّ بمنزلة اسمٍ واحدٍ، ألا ترى أنّك تقول: هَذَا حَبٌّ رَمَانٍ، فإذا كان لك قلت: هَذَا حَبٌّ رَمَانِيّ، فأضفت الرّمَانُ إليك. وليس لك الرّمَانُ إنّما لك الحَبُّ. فكذلك يقع على جُحْرِ ضَبِّ ما يقع على حَبِّ رَمَانٍ²¹.

فالظاهر أنّ (حَرْبٍ) يجري وصفاً على (ضبِّ) وإن كان في الحقيقة للجُحْرِ، لذلك ذَهَبَ به بعضهم إلى التّأويل، لأنّ الصّفة والموصوف "أولى المتراكبات التّحوية بالمطابقة في المستويات كافة"²²، فقال ابن جني بحذف المضاف، لأنّ الأصل فيه: هذا جُحْر ضبِّ حَرْبٍ جحره، يقول: "فلما كان أصله كذلك، حُذِفَ الجُحْرُ المضافُ إلى الهاء، وأُقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت أُسْتَبْرَ الضّمير المرفوع في نفس (حَرْبٍ) فَجَرَى وصفاً على ضبِّ - وإن كان الخراب للجُحْرِ لا للضّبِّ - على تقدير حذف المضاف"²³.
فهذا النوع من الانفلات من قيود التّطابق إنّما يسوغ حملاً على الجوار الذي أقرّ بوقوعه بعض العلماء في مسائل محدودة، تُناسب الواقع اللّغوي الخاصّ، والذي يأذنُ باقتطاع الحركة الملائمة مجاورةً، وهو على هذا لَوْنٌ من ألوان التّبرير والتسويغ لبعض النّصوص الخارجة عن القواعد²⁴.

3.4. التعليل القطعي:

يُعَدُّ التّلازمُ في التّراكيب التّحوية قرينة لفظية تربط بين الوحدات في السياقات الإسنادية وغيرها، ولذلك عدّها تمام حسان من تمام الارتباط اللفظي وحتى المعنوي بين كلّ متلازمين، ومعنى ذلك "أنّ يستلزم أحدُ العنصرين التّحليليين عنصراً آخر"²⁵.

وهذا المعنى المشار إليه له ما يُعارضه ضمنيّاً، ويُقصّدُ بهذا العارض أشكال الفصل بين المتلازمين أو ما يُعرّفُ بقطع التّلازم كما في قوله تعالى: "وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ"²⁶. فقد وقع القطع بين الصّفة وموصوفها بفاصل (لو تعلمون)، وتظهر عناية أوائل العلماء بمواضع القطع (الفصل) في فصيلة النوع أكثر من غيرها، نحو قوله تعالى: "بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ"²⁷. فقد جاء الخبر مؤنثاً مع أنّ المبتدأ مذكّر، وفصل بينهما فاصل (شبه الجملة)، ووقع ذلك حملاً للمبتدأ على معنى النَّفس، لذا أنّت الخبر (بصيرة)²⁸، وقال بعض المفسّرين بأنّ المراد بالإنسان الجوارح فكأنّ القول: بل جوارحه بصيرة، أي: شاهدة، وقد فصل بين المبتدأ والخبر بشبه الجملة (على نفسه)²⁹.

5. أحياء التّخالف الصّرفي ودلالاتها في القرآن الكريم

لقد تناول الصرفيون أحوال الكلمة العربية في حدود المنهج الوصفي المعتمد، فضبطوا به الأصول و صاغوا القواعد وأبرموا الأحكام بالنظر الحصيف في الأحوال التصريفية، وانتهى بهم ذلك إلى العناية بالتغيرات المنبوية وربطها بالتحوّل الوظيفي للكلمة داخل السياق، وربما حظيت ظاهرة التخالف الصرفي بوافر الوصف والتفسير في كثير من التقول الفصيحة، ويظهر تأثير ذلك في نشاط المفسرين، الذين عوّلوا على نتائج الدرس الصرفي واتّخذوه سنداً هاماً في عمليات فهم النص القرآني.

والمأمل في كتب التفسير، يُدرِكُ عبقرية الصرف في مدارات الفهم وتقنيات التأويل لما جاء مُحالفاً للأصول في دقة متناهية تجعل الكلمة " والتّركيب والسيّاق تؤلف النسيج الذي يودّي إلى المعاني المقصودة في الخطاب القرآني "30.

وقد تقوى هذا التأمل في سياقات ما يجري معدولاً في أحياز صرفية كثيرة نذكر منها:

1.5. حيز التخالف النوعي:

قسم اللغويون الكلمة من حيث نوعها إلى المذكرّة والمؤنّثة، وجاء تعريفهم للمؤنّث بأنه خلاف المذكر، وأنّ ترك التّطابق بين العنصرين من حيث النوع لا يكون إلا لغرض يتعلّق به هذا التّجوّز الصرفي، والقرآن الكريم نصّ لا يُدانيه أي نصّ آخر في نظم دواله، ودقة مدلولاته، وتأليف وتناسق عباراته³¹، ولذلك ينفذ القارئ إلى فضائه الداخلي ليصل إلى المعاني الخفية على نحو قوله تعالى: "كَلَّا إِنَّهُ تَذَكَّرٌ، وَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ، وَمَا تَدْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ"³². حيث وقع الإخبار عن المذكر بالمؤنّث تجاوزاً لرتابة النوع، وهذا من لطائف محكم التنزيل الذي دفع بالفراء إلى القول: "يعني هذا القرآن، ولو قيل: إِنَّهَا تَذَكَّرٌ، لكان صواباً كما قال في عيس - فمن قال: إِنَّمَا: أراد السّورة، ومن قال: إِنَّهُ أراد القرآن"³³. كما جاء في سياق قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"³⁴. عَوْدُ الضّمير المؤنّث إلى المذكر، ففي (ينفقونها) ضمير مؤنّث عائد إلى الذهب أم إلى الفضة؟ ثمّ عَوْدُهُ يكون إلى الأقرب أم إلى الأسبق؟

إنّ مسألة عود الضّمير من المسائل الخلافية بين الجمهور، وإن كان بعض أهل العلم يروون أنّ شرط المطابقة أَوْجِبُ في حال التّعاطف بين الاسمين، غير أنّه يجوز في سياقات خاصّة ومقامات أخصّ إحلال التخالف بدل التّطابق، لذلك حمل الرّمحشري مسألة عود الضّمير على المعنى، بحيث يكون رجوع الضّمير على أولهما بالمعنى، يقول الرّمحشري: "فإن قلت: لم قيل: وَلَا يُنْفِقُونَهَا، وقد ذكر دُكِرَ شيخان؟ قلت: ذهاباً بالضّمير إلى المعنى دون اللفظ: لأنّ كلّ واحدٍ منهما جملة وافية وعدة كثيرة ودنانير ودرهم"³⁵.

فالضّمير في (يُنْفِقُونَهَا) مفرد مؤنّث، وقد جاء بعد تقدّم (الذهب) و (الفضّة)، وذلك مُحالف لأصول التّطابق المعروفة، غير أنّ ذلك محمول على أنّ الذهب والفضّة شيءٌ واحدٌ، وهما بمعنى الكنوز أو الأموال. ولا يختلف هذا عمّا جاء به الفراء، الذي ذهب إلى القول بعَوْدِ الضّمير على أقرب مذكور وهو (الفضّة) حملاً على المعنى المشترك بين الذهب والفضّة، فكلاهما كنوزٌ وأموالٌ، فاتّحاد المعنى أساغ التخالف بإفراد الضّمير³⁶، وقيل: إنّ عود الضّمير يكون للأسبق منهما في سياق هذه الآية، لأنّ (الذهب) يجوز تأنيته وتذكيره³⁷.

كما سقط التّطابق في قوله تعالى: "أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"³⁸، فقد جاء بالضمير (فيها) مؤنثاً وهو يعود على المذكّر (الفرديس)، وهذا موضع تخالف نوعي بين الضمير العائد وما تقدّمه، وجاز ذلك التّأنيث حملاً على معنى الجنّة³⁹.

2.5. حيز التّخالف العددي:

تخصّص اللّغة العربيّة بنظام عددي يتوزّع على تقسيم ثلاثي: الإفراد، والتثنيّة والجمع، ويُراعي هذا التّقسيم السّوابق واللّواحق الخاصّة بكلّ قسم على حدة، فالمفرد ما دلّ على الواحد، والمثنى ما دلّ على التثنية بزيادة الألف والتّون أو الياء والتّون، والجمع ما دلّ على الجماعة بزيادة الواو والتّون أو الياء والتّون.

وبتأمّل الأسلوب القرآني، نجد سياقات خاصّة تجيز التّوسّع في حيز العدد، من ذلك قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً"⁴⁰. فقد عبّر عن صاحب الحال بالجمع وجاء بالحال مفردة جامدة، والمعنى: كلّ واحدٍ منكم، أو أنّه اقتصر على الواحد، لأنّ الغرض بيان الجنس⁴¹.

كما عبّر القرآن الكريم في مواضع أخرى عن المفرد بالجمع، في قوله: "إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ"⁴²، ففي الآية تَخَالَفَان: الأوّل في قوله (صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)، حيث أوقع الجمع موقع المثنى، استشفالاً لمجيء تثنيتين لو قيل: (قَلْبَاكُمَا). والثاني: في قوله (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)، أفرد فيه الخبر مع أنّ المبتدأ جمع، لأنّ الإفراد بصيغة (فَعِيلٌ)، وهو ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنث، لذلك لم يجمع (ظَهِيرٌ)⁴³، كما أنّه جعل الملائكة شيئاً واحداً فأخبر بالمفرد (ظَهِيرٌ)، كأنهم في المظاهرة يدٌ واحدة على من يُعاديهِ⁴⁴.

أمّا قوله تعالى: "وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ"⁴⁵.

ففيه تخالف عددي في باب أفعال التّفضيل المضاف إلى نكرة وكان القياس أن تكون الآية: أوّل كافرين به، حتّى يطابق (كافرين) واو الجمع في (تكونوا)، غير أنّ المفسّرين رفعوا الآية إلى التّأويل، فذهبوا إلى أنّ جمع الضمير في (تكونوا) مع إفراد لفظ (كافر) يدلّ أنّ المراد من الكافر فريق ثبت له الكفر لا فرداً واحداً. وعليه، فإنّ إضافة أوّل إلى كافر تفيد معنى فريق. وكأنّ في الآية حذفاً مطابقاً لواو الجماعة وهو كلمة (فريق) وهكذا يستوي التّطابق بين العنصرين (تكونوا، كافر)⁴⁶.

فقد جاء المضاف إليه مفرداً معدولاً على الأصل (كافرين) حتّى يُطابق ما قبله، لأنّه وصفٌ لموصوفٍ محذوفٍ مفرد اللفظ، متعدّد المعنى نحو فريق أو فوج وقد يكون المراد أوّل كافرٍ من أهل الكتاب، لأنهم العارفون بما يجب للأنبياء، وما يلزم من التّصديق، والضمير في (به) عائذٌ إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم، أي: لا تكونوا أوّل كافرٍ بهذا النبي⁴⁷.

3.5. حيز التّخالف الضميري:

من صور التّطابق المعروفة التّطابق بين الضّمائر في المخاطبة، والتّكلم، والغيبة مع المفرد، والمثنى والجمع، ذلك أنّ الأصل " توافُق الضّمائر في المرجع حدراً من التّشيتت إلاّ أنّ المتكلم قد يعدل عن هذا السّمّت، فيخرج من أسلوب إلى آخر"48.

إذاً، فقد تتطابق العلاقات السياقية في الضّمائر كما قد تتخالف، لأنّ التّداول اللّغوي يُفسّر لنا وجود بعض الحالات الخاصّة التي تتجافى عن تطابق الضّمير، وفي ذلك إثارة وتنبية لذهن القارئ لتجاوز كلّ مألوفٍ معروفٍ، فنلاحظ " أنّ الحديث قد يكون للمشاهد فينصّرُ عنه ويصيرُ للغائب، وقد يحدث العكس"49.

وقد تنبّه المفسّرون إلى هذه الظّاهرة العارضة في سياقات التّنزيل المحكم وربطوها بالمعنى حتّى يستقيم التّفسير على الوجه المطلوب نحو قوله تعالى: " يَخْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ"50، فقد وحد الضّمير (في يُرْضُوهُ) وفي ذلك تخالفٌ ضميري بين الهاء التي في الفعل (يُرْضُوهُ) وما تقدّم (يَرْضُوكُمْ)، إلاّ أنّ التّفسير في هذا الموضوع يتّجه إلى حيز الإحالة بعود الضّمير على شيءٍ واحدٍ، لأنّ رضا الله ورسوله واحدٌ، ومن أطاع الرّسول أطاع الله، لذلك جعل الضّميرين ضميراً واحداً للتّنبية على ذلك51.

ومّا ظهر فيه الضّمير مُعاداً على الاسم الأوّل قوله تعالى: " وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَؤُلَاءِ انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمَنْ التِّجَارَةِ وَاللّهُ خَيْرُ الرَّزِقِينَ"52، فقد عاد الضّمير في (إليها) إلى الاسم السّابق، وقدّر المفسّرون حذفاً في الآية على وجه الافتراض والتّقدير: إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً انْفَضُّوا إِلَيْهَا، أَوْ هَؤُلَاءِ انْفَضُّوا إِلَيْهِ، فحذف أحدهما اكتفاءً بالمذكور53.

وجاء في معاني الفراء أنّه لو قيل: انْفَضُّوا إِلَيْهِ، لكان صواباً، والأجود في العربية أن تجعل الرّاجع من الذّكر للآخر من الاسمين، وما بعد ذا فهو جائزٌ، وإنّما وقع الاختيار في انْفَضُّوا إِلَيْهَا، لأنّ التّجارة كانت أهمّ إليهم، والمعنى كلّها لها54.

6. خاتمة:

تُعِينُ قريّة التّخالف الصّرفي على سبر المعنى الثّاوي وراء الظّاهر، فهي وسيلة لفظية للولوج إلى عوالم البنية التّحتية للنّص القرآني، ولأهمّيّتها في تنصيب الدّلالة اهتمام بها الصّرفيون والمفسّرون على حدّ سواء. إنّ التّخالف الصّرفي بهذا المعنى أحد أشكال العُدول أو الانزياح، وهو مناط الاهتمام والإثارة في الأنساق القرآنية التي تتجافى عن القواعد الموضوعية، إنّّه بهذا الأساس نموذج صرّي خاصّ يجيد عن معادلة التّطابق في الجنس والعدد والتّعيين والحركة... ليُنْتِجَ بذلك تفاعلاً بين التّركيب الظّاهري والافتراضي، وذلك بتطبيق آليات التّأويل من تقديرٍ وحذفٍ وحملٍ... ، ولا يكون هذا التّطبيق سلطة نافذة بقدر ما هو مقولة ذهنية تُساوق وتُلائم ذلك الاتّساع الدّلالي لسياقات النّص القرآني الذي يبقى على رأس النّصوص التّقليدية فصاحةً وبياناً وخصوصيةً.

7. الهوامش:

1 - سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط: 3، دار الكتب العلمية، بيروت، ج: 02، 1988م، ص: 121.

2 - المصدر نفسه، ج: 01، ص: 121.

- 3- يُنظر: المصدر نفسه، ج: 02، ص: 128.
- 4- يُنظر: حسين عباس الزفايع، العدول عن المطابقة في العربية، ط: 01، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص: 26.
- 5- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسين)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د ط)، دار المعارف، مصر، 1973م، ص: 39.
- 6- نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، العدول التركيبي في النحو العربي (دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي)، ط: 01، دار الكتب الجديدة، بنغازي، ليبيا، 2019م، ص: 159.
- 7- حسين عباس الزفايع، العدول عن المطابقة في العربية، ص: 28.
- 8- علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، ط: 01، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م، ص: 15.
- 9- محمد حساسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، (د ط)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م، ص: 324.
- 10- نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، العدول التركيبي في النحو العربي (دراسة تحليلية في ضوء المنهج التداولي)، ص: 161.
- 11- سورة البقرة، الآية: 44.
- 12- يُنظر: الزمخشري (أبو القاسم محمود الخوارزمي)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به ورّب حواشيه: محمد السعيد محمد، ط: 01، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج: 01، 2012م، ص: 147.
- 13- سورة البقرة، الآية: 43.
- 14- التزني (فخر الدين)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ط: 01، دار الفكر للطباعة والتوزيع، ج: 03، 1981م، ص: 52.
- 15- يُنظر: الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب، تونس، سلسلة اللسانيات، مج: 17، 2003م، ص: 414.
- 16- سورة النساء، الآية: 08.
- 17- يُنظر: الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، معاني القرآن، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002م، ص: 153.
- 18- ناصر بلخيت، مظاهر الاتساع التركيبي في اللغة العربية، (د ط)، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، (د ت)، ص: 18.
- 19- لخضر العشتال، أحكام التصريف بين الإطراد والشذوذ (دراسة وصفية تحليلية)، ط: 01، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، 2010م، ص: 317.
- 20- يُنظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط: 01، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج: 01، 2001م، ص: 436.
- 21- سيوييه، الكتاب، ج: 01، ص: 436.
- 22- نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، العدول التركيبي في النحو العربي، ص: 173.
- 23- ابن جني، الخصائص، ج: 01، ص: 217.
- 24- خالد سعد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك (السماع، القياس، العلة التحوية، الإجماع والاستصحاب، قواعد الاستدلال)، تقديم: أحمد محمد كشك، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009م، ص: 229.
- 25- تمام حستان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م، ص: 216.
- 26- سورة الواقعة، الآية: 76.
- 27- سورة القيامة، الآية: 14، 15.
- 28- يُنظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ص: 301.
- 29- يُنظر: الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، حققه وخرّج أحاديثه: عماد الدين بن سيّد آل الدرويش، عالم الكتب، بيروت، ج: 02، ص: 926، 927.
- 30- هناء محمود إسماعيل، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، تقديم: كريم حسين ناصح الخالدي، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م، ص: 206.
- 31- لطفي فكري محمد الجودي، جمالية الخطاب في النصّ القرآني (قراءة تحليلية في مظاهر الرؤية وآليات التكوين)، ط: 01، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص: 95.
- 32- سورة المدثر، الآية: 54، 55، 56.

- 33- الفراء، معاني القرآن، ج: 02، ص: 264.
- 34- سورة التوبة، الآية: 34.
- 35- الزمخشري، الكشاف، ج: 02، ص: 264.
- 36- يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ج: 02، ص: 326.
- 37- يُنظر: العكبري (أبو البقاء)، البيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد الجاوي، دار الجيل، ج: 01، 1976م، ص: 641.
- 38- سورة المؤمنون، الآية: 10، 11.
- 39- يُنظر: الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ج: 03، ص: 65.
- 40- سورة غافر، الآية: 67.
- 41- يُنظر: الزمخشري، ج: 04، ص: 174.
- 42- سورة التحريم، الآية: 04.
- 43- يُنظر: سمين الحلبي (أحمد بن يوسف)، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج: 10، ص: 366، 367.
- 44- يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ج: 04، ص: 567.
- 45- سورة البقرة، الآية: 41.
- 46- يُنظر: الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ج: 01، 1984م، ص: 460.
- 47- يُنظر، الشوكاني (محمد بن علي بن محمد)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، وثق أصوله وعلق عليه: سعيد محمد اللخام، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج: 01، 1993م، ص: 118.
- 48- حسين عباس الرفايعة، العدول عن المطابقة العربية، ص: 113.
- 49- نادية رمضان التجار، القرائن بين اللغويين والأصوليين، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2015م، ص: 110.
- 50- سورة التوبة، الآية: 62.
- 51- يُنظر: سمين الحلبي، الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج: 06، ص: 75.
- 52- سورة الجمعة، الآية: 11.
- 53- يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ج: 04، ص: 536.
- 54- يُنظر: الفراء، معاني القرآن، ج: 02، ص: 872.

القرآن الكريم.

7- قائمة المراجع:

- ابن جنبي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: عبد الحميد الهنداوي، ط: 01، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج: 01، 2001م
- الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، معاني القرآن، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، ط: 01، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002
- تمّ حستان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م
- حسين العباس الرفايعة، العدول عن المطابقة في العربية، ط: 01، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011م
- خالد سعد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك (السمع، القياس، العلة النحوية، الإجماع والاستصحاب، قواعد الاستدلال)، تقديم: أحمد محمد كشك، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009م
- الرزي (فخر الدين)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ط: 01، دار الفكر للطباعة والتوزيع، ج: 03، 1981م

- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسين)، طبقات التّحويين واللّغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د ط)، دار المعارف، مصر، 1973م
- الزّخشي (أبو القاسم محمود الخوارزمي)، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، اعتنى به ورّب حواشيه: محمّد السّعيد محمّد، ط: 01، المكتبة التّوفيقية، القاهرة، ج: 01، 2012م
- سيّويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط: 3، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج: 02، 1988م
- الشّاذلي الهيشري، الضّمير بنيته ودوره في الجملة، منشورات كليّة الآداب، تونس، سلسلة اللّسانيات، مج: 17، 2003م
- علي أبو المكارم، التّعريف بالتّصريف، ط: 01، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2007م
- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، حقّقه وخرّج أحاديثه: عماد الدّين بن سيّد آل الدّرويش، عالم الكتب، بيروت، ج: 02
- لخضر العسّال، أحكام التّصريف بين الإطراد والشّدوذ (دراسة وصفية تحليلية)، ط: 01، دار أم الكتاب للنّشر والتّوزيع، مستغانم، الجزائر، 2010م
- محمّد حماسة عبد اللّطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، (د ط)، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، 2008م
- ناصر بلخيتز، مظاهر الاتّساع التّركيبي في اللّغة العربيّة، (د ط)، النّشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، (د ت)
- نجم عبد الواحد حسين الجيزاني، العدول التّركيبي في النّحو العربي (دراسة تحليلية في ضوء المنهج التّداولي)، ط: 01، دار الكتب الجديدة، بنغازي، ليبيا، 2019م